الفصل الخامس عشر

كيف نفسر لغز انتحار المشير عبد الحكيم عامر

« من صاحب الأشرار وهو يعلم
بحالهم كان أذاه على نفسه »

من كتاب كليلة ودمنة

١- ملخص قصة حادث وفاة المشير عبد الحكيم عامر:

توفى المشير عبد الحكيم عامر في استراحة بالمريوطية ـ كان قد وُضع بها تحت الحراسة ـ في الساعة ٧ مساءً يوم ٦٧/٩/١٤ في ظروف غامضة، أثر تناوله عصير جوافة، وقد ظل يتقيئ لعدة ساعات قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة حيث أعلن عن انتحاره، وبالرغم من أن التحقيقات الرسمية أثبتت أمر الانتحار ؛ إلا أن الشكوك دارت حول احتمال أن يكون قُتل مسمومًا، ذلك أن أي تحقيق يجري في أي قضية يعتمد على الأدلة والبراهين التي توفرت لها، والتي تفرض أحكامها على المحققين، حتى تظهر أدلة وبراهين أخرى لم تكن معروفة، قد تدعو لإعادة النظر في التحقيق في القضية مرة أخرى.

هذا مع الاعتبار بأن مسألة "الانتحار" من المسائل الغير شائعة في المجتمع المصري أو العربي، ذلك أن الثقافة العربية الإسلامية ترفض هذا الأمر، مهما كانت الضغوط النفسية والعصبية وتعتبرها من أقبح الجرائم في حق البشرية.

كتب د.عبد العظيم رمضان [١٥] في كتابه "تحطيم الآلهة" إلى ما يثير لشبهة تورط المخابرات العامة ومديرها "صلاح نصر" في هذا الحادث... حيث ذكر أن تقرير المعاينة الرسمي لفحص جثة المشير عامر، ذكر وجود شريط لاصق أسفل جدار البطن، أسفله وجدت عبوة تحتوي على ١٥٠ جرام من المادة السامة "الأكونيثين" والتي استخلص التقرير الشرعي بأنها سبب الوفاة... وأنه يكفي جرام واحد فقط منها لقتل الإنسان.

وذكر أن تقرير النيابة العامة أثبت أن مصدر هذه الكمية هي المخابرات العامة بناءً على تحقيق أجراه "أمين هويدي" المشرف على إدارة المخابرات بعد خروج " صلاح نصر"... وأثبت فيه أن " صلاح نصر" استلم ٦٠٠ جرام من هذه المادة مقسمة على ٦ عبوات بالتساوي بكل منها ١٥٠ جرام يوم ١٠ أبريل ٦٧ وأن أحد هذه العبوات الستة وجدت على جثمان المشيرعامر... وقد اعترف " صلاح نصر" أمام النيابة العامة

باستلامه المادة السامة وأنه وضعها في مكتبه وظلت بحالتها إلى أن مرض في ١٣ يوليو ٦٧ وأعفي من منصبه ٣١ أغسطس ٦٧.

ولما قد ثبت أن الوفاة قد حدثت نتيجة للتسمم، فإنه سواء جاء هذا السم فى محتويات عصير الجوافة الذى قد تناوله،أو بتأثير عبوة مادة"الأكونيثين" السامة التى قد وجدت أسفل شريط لاصق على جدار بطن المشير، .....

فإن الأمر فى الحالتين يؤكد أنها جريمة قتل وليست انتحار،ذلك باعتبار أن المشير عامر كان تحت الحراسة المشددة،والتى لم تكن تسمح له بحرية الحصول على أى شئ سواء كان مسموم أوغير ذلك ..... فضلًا عن أنه يؤكد مسئولية الجهة المنوطة بحراسة المشير ـ وهى القوات المسلحة ـ على هذه الجريمة،وذلك طبقًا للقاعدة: "بأن من يقيِّد حرية إنسان يعتبر مسئولا عن الحفاظ على حياته"

وطالما أن هذه الجريمة قد نُفذت تحت مسئولية وسيطرة وأعين قيادات الجيش المصرى التي كانت تتحفظ على القائد العام المستقيل المشير عبد الحكيم عامر ..... فإنه ولابد أن نضع هذه الجريمة داخل منهج البحث للخطة "ثعبان" لنرى فيما إذا ما كانت تتوافق مع تلك الخطة أم لا؟ ..... على أن يوضع هذا الحدث أو هذه الجريمة ضمن آخر مرحلة من مراحل الخطة "ثعبان" وهى: مرحلة تحقيق الغاية السياسية "محاولة قلب نظام الحكم"

- **كتب الدكتور ثروت عكاشة في مذكراته [١٦] :**

« في ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونيو "حزيران" - رابع أيام الحرب – اتصل بي المرحوم "صلاح نصر" مدير المخابرات العامة تليفونيا ليبلغني أن "عبد الحكيم عامر" قد عقد العزم على الانتحار، ورجاني لما يعرفه عما كان بيني وبين "عبد الحكيم" من ود قديم أن أسرع إليه عسى أن أثنيه عما اعتزمه، وسرعان ما غادرت بيتي قاصدًا القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان "عبد الحكيم عامر"، وفي الطريق إليه أخذت أقلّب الرأي، كيف لي أن أقنع رجلا يدفعه شعوره بالمسئولية أن يضع مثل هذا الحد لحياته إثر تلك الهزيمة، ورحت أراود نفسي.. هل أثنيه عما سيفعل استجابة لعاطفة الود؟... أم أدعه يمضي فيما هم به استجابة لما يمليه عليه ضميره؟... ولكن جانب العاطفة كان الأغلب، فمضيت إليه وحين بلغت مقر القيادة العامة – وكنا عندئذ في منتصف الليل – لقيت "صلاح نصر" هناك ، فلفني وإياه صمت الذهول، وبقينا كذلك لحظات تثقل علينا فيها خطى الدقائق وكأنها أقدام سنوات هرمة، وفيما نحن كذلك

إذا الباب يُفتح فجأة، وإذا وزير الحربية "شمس بدران" يواجهنا، ثم يباغتنا بقوله ونحن في هذا الوجوم الحزين – وأحب هنا أن أسجّل عبارته كما وردت على لسانه حتى لا أحملّها غير مدلولها – " أما أتخمينا حتة خمة! " . لم تُحرّك تلك العبارة منا ساكنًا، فلقد كانت النكبة تغمرنا وتلجم ألسنتنا. وحين لم يجد منا من يرد عليه مضى فأضاف – وهنا أحب أن أسجل أيضًا عبارته التي جاءت على لسانه – قائلاً: " لم أنتم هكذا حزانى، هل أنتم في مأتم؟... أأطلب لكم قهوة سادة!". وإني أترك للقارئ الحكم على هذا المنطق».

- **ويقول شمس بدران** [١٨]:

« بعد أن أصدر المشير عامر قرارًا أن يتم الانسحاب، استنتجت أنه يريد أن ينتحر، بعد أن رأى الموقف العسكري بهذه الصورة مثل قادة التاريخ... هانيبال وغيرهم. واتصلت بالرئيس عبد الناصر في منزله، ولم أشأ أن أخبره بأن المشير يريد أن ينتحر، وطلبت منه أن يحضر إلى القيادة لأن الموقف يتطلب ذلك، وقال أنا آجي ليه؟ ... العملية عملية "عبد الحكيم" وهو واخد المسألة كلها. لكن الرئيس عبد الناصر حضر عندما أبلغته خوفي من انتحار المشير».

لم يوضح "صلاح نصر" ولا "ابن بدران" كيف استنتجا نيّة المشير عامر للانتحار؟... وما هي الأدلة والبراهين التي استندا عليها، أما ما ذكره "ابن بدران" من أن انتحار المشير عامر كان أسوة بالقائد التاريخي "هانيبال" وهو من قادة التاريخ في عصور ما قبل الميلاد، وما قبل الإمبراطورية الرومانية، أمر يثير الشك، طالما لم يذكر الدوافع أو الأسباب أو الظروف المشتركة بينهما، حتى تكون نهاية المشير عامر هي نفس نهاية "هانيبال"، ذلك أن حالات انتحار القادة العسكريين في تاريخ البشرية جمعاء حالات نادرة لها صفة الخصوصية، علاوة على أنها ترجع إلى الثقافة أو الديانة التي يعتنقها هذا القائد.

فعلى سبيل المثال:

محاربي الساموراي في اليابان، ومنهم طائفة ساتوري Satori شرعت الانتحار كسلوك مشرف للخلاص من العار، وينبع هذا السلوك من الشخص نفسه، وبطريقة القطع المستعرض، وهي طريقة فائقة في المهارة يتم فيها القطع عبر البطن ثم إلى أعلى نحو السرّة، بهدف الموت المؤكّد مع ضمان سلامة الأعضاء الحيوية، على عكس ثقافة المشير عامر الإسلامية التي ترفض فكرة الانتحار. ومن ناحية

أخرى: فإن تأكيد " ابن بدران" على انتحار المشير عامر، وهو ما يتضمن الدعوة إلى غلق ملف التحريات والبحث في هذه القضية، أمر يثير الاستغراب، وذلك باعتبار علاقة الصداقة الحميمة – التي كانت تبدو مع المشير عامر، والتي تلزمه بعكس هذا التصرف، وذلك بالدعوة إلى زيادة التحري والبحث عن أسباب وفاته، حتى يكون في هذا التصرف ما يضاعف من الشكوك حوله.

أما النقطة التي تسترعي كل الاهتمام فهي ارتباط الأحداث ببعضها ارتباطًا وثيقًا لتنسج مع بعضها منظومة متكاملة، لا نستطيع أن نفهم حقيقة أي حدث إلا من خلال فهم محور المنظومة، وهدفها ككل وليس كل حدث بمفرده، كذلك لا يمكننا إسقاط أي حدث أو تغيير مكانه في التسلسل الزمني للأحداث.

فمثلا ارتباط مسألة التخطيط لقتل المشير عامر مع عملية قلب نظام الحكم – [باعتباره مستهدف للعملية لكونه الرجل الثاني في الدولة]- وأنها تأتي قبل عملية قلب نظام الحكم مباشرة، وذلك في اليوم الرابع للمعركة مباشرة.

ثم لاحظ أن المبادرة المفاجئة التي قام بها عبد الناصر ؛ بعرضه أن يتنازل هو ومعه المشير عامر عن حكم مصر " لابن بدران"، كيف قلبت كل ترتيبات عملية قلب نظام الحكم، حيث حولتها إلى عملية سلمية استوجبت تبعا لها المحافظة على حياة المشيرعامر بدلاً من التخلص منه – [كما كان محددًا في الخطة رابع أيام المعركة يوم ٦٧/٦/٨، كما يُفهم من قصة الدكتور ثروت عكاشة وكذلك من أقوال "ابن بدران" التي أشرنا إليها] – ذلك لحين إتمام إجراءات وصول "ابن بدران" للحكم حتى لا تسبب وفاة المشيرعامر المفاجئة عرقلة هذه الإجراءات.

٢- هل هناك دوافع للتخلص من المشير عبد الحكيم عامر؟

أما وأننا قد أقررنا بحكم المنطق وقواعد التفكير السليم ،باسقاط نتائج التحقيقات الرسمية، والتي تثبت أمر "الانتحار" .... وذلك باعتبار أن هذه التحقيقات أجريت تحت تأثير نفوذ وسلطان "الجنرالات" ـ "شلة المشير" ـ الذين كانوا من المفترض أن يكونوا فى موضع الأتهام، بمعنى: أنه لم يتم التحقيق معهم باعتبارهم المسئولين عن ارتكابهم هذه الجريمة .....

أما وأنه، قد كان من الصعوبة ـ بل إستحالة ـ إجراء التحقيق معهم باعتبارهم متهمون بقتل المشير ..... أو حتى إجراء أى تحقيق يتصف بالنزاهة، وذلك

سواء: بسبب أنهم مازالوا فى عز قوتهم ونفوذهم وجبروتهم، أو بسبب ظروف "الكارثة" والتى كانت تفرض أحكامها على الدولة وأهمها:

"أن قادة الجيش فى هذه الظروف لهم كل الأهمية والأعتبار أكثر من أى وقت آخر ..... لما يهدد الأمن القومى بوصول جيش الأعداء على قناة السويس، والخوف من استمرار تقدمه إلى الدلتا والقاهرة.

أما وأن، "الجنرالات" قد نجحوا فى إخفاء حقيقة حرب ٦٧ وهزيمتها الساحقة ..... وكيف أنهم تمكنوا من تدمير الجيش المصرى برمته،دون أن يشار إليهم بأى اتهام، بل وأصبحوا فى وقت لاحق ضحايا لتلك الحرب!!. فكيف إذن، يتعذر عليهم قتل قائد ذلك الجيش وإخفاء كل الأدلة والخيوط التى توصل إلى معرفة الحقيقة!!

وكما أن "اليبراليون" قد نجحوا ــ بالإيحاء والكذب ــ إلصاق هزيمة ٦٧ بكل تبعاتها العسكرية والسياسية فى الزعيم جمال عبد الناصر .... فكيف إذن، يتعذر عليهم الصاق تلك الجريمة أيضًا به ..... واعتبارهم إياه الصديق الغادر، الذى تآمر على صديقة وقتله كى يستأثر وينفرد بالسلطة وحكم البلاد .

والأمر بذلك، يفرض إلحاق حادث مصرع المشير عامر ضمن أحداث الحرب ..... وهو بالفعل ما حدا بجميع المؤرخين بسرد هذا الحادث فى أعقاب أحداث حرب ٦٧ مباشرة .

أما إذا، وصفنا هذا الحادث فى الإطار الأشمل والأعم، باعتباره جريمة سياسية ،ذلك أن الحرب هى جزء من السياسة، ولكن بوسائلها المختلفة ... فإنه عند البحث والتحليل فى مثل هذه الجرائم السياسية، يجب بحث الدوافع السياسية التي تدعوا للتخلص منه، والتي تجرنا بالتالي إلى تحليل الظروف والأوضاع السياسية السائدة فى ذلك الوقت، فإنه باختصار شديد نستطيع أن نضع احتمالين، كل احتمال منها يضع أحد طرف المعادلة السياسية التي كانت تحكم مصر فى موضع الاتهام.

٣- دوافع الرئيس عبد الناصر للتخلص من المشير عامر:

أن يقتل أبرز رموز السياسة في أي دولة، فالبديهي والمنطقي أن يوجه الشك والاتهام نحو خصومه السياسيين، الذين لهم مصلحة في التخلص منه وإقصائه عن الساحة السياسية.

وبالتالي فإن أول من يتهم بقتل المشير عامر. هو الزعيم جمال عبد الناصر... طالما أن الصراع بينهما كان السمة الرئيسية لنظام حكم ثورة ١٩٥٢، والذي انتهى قبيل وفاة المشير عامر.

وعلى عكس ما كان يبدو في الظاهر – [من أن طبيعة الصراع بينهما، لا تتعدى التنافس الشخصي على الاستئثار والانفراد بالسلطة] – كانت طبيعة الصراع أخطر وأبعد من ذلك، طالما كان الشكل الظاهري الذي يبدوا للصراع ؛ تتستر وتتخفى وراءه القوة السياسية " الليبرالية " صاحبة النفوذ والتأثير والفاعلية الأقوى سواء في إدارة هذا الصراع أو في إدارة جميع الأحداث السياسية داخل المجتمع المصري.

ونستطيع أن نستخلص بعض النقاط الحاكمة في تفنيد هذا الاتهام كالأتي:

- نجح الزعيم جمال عبد الناصر في القبض على المشير عبد الحكيم عامر، ووضعه تحت الحراسة تمهيدًا لمحاكمته. وبالتالي لم يعد في حاجة إلى قتله، طالما لم يعد للمشير عامر أي نفوذ أو تأثير أو فاعلية سياسية أو عسكرية في الدولة.
- واجه الزعيم جمال عبد الناصر عملية قلب نظام الحكم التي تزعمها المشير عبد الحكيم عامر من خلال أجهزة الدولة الشرعية، حيث كلف الفريق أ. محمد فوزي ـ القائد العام ووزير الحربية، الذي عين خلفًا للمشير عامر ـ بإنهاء موقف المجموعة المنشقة على نظام الدولة، ومنذ ذلك الحين أصبح المشير عامر تحت تحفظ وحراسة القوات المسلحة وحتى وفاته. وكل الإجراءات التي قام بها الزعيم جمال عبد الناصر تجاه المشير عامر لم تتعدى أو تتجاوز سلطاته كرئيس دولة.
- وطالما أن الزعيم جمال عبد الناصر لم يكن يملك أي نفوذ أو سيطرة على القوات المسلحة ـ [التي كانت لا تزال تحت سيطرة باقي "الجنرالات" من شلة المشير] ـ فإنه بالتالي لم يكن يستطيع اختراق أمن القوات المسلحة ليتمكن من قتل المشير عامر الذي كان تحت قبضة وسيطرة جنرالات "شلة المشير".

- كان الزعيم جمال عبد الناصر وأجهزة الدولة التنفيذية، في أشد الحاجة إلى المعلومات التي يعرفها المشيرعامر، سواء عن قضية هزيمة ٦٧، بكل أحداثها وملابساتها وأسبابها والمسئولين عنها، أو عن التنظيم السري " لشلة المشير " في داخل الجيش وخارجه بكل خلاياه المتشعبة في نسيج الدولة، واسماء أخطر أعضائه وعلاقات التنظيم الخارجية، وبالتالي فإن حياة المشيرعامر كانت مرهونة بخطورة المعلومات التي كان يحملها عن تنظيم "شلة المشير" - كما يقول المثل: "كان يعرف أكثر مما يجب" - والتي كان يخشى أن يحصل عليها الزعيم جمال عبد الناصر فيما لو أن المشيرعامر خرج من تحت قبضتهم وسيطرتهم.
- عندما أبلغ الزعيم جمال عبد الناصر بخبر انتحار المشير عامر، أمر باتخاذ كل الإجراءات القضائية، وأن يتم التحقيق بمعرفة وزير العدل، والنائب العام، والنيابة العامة، ومجموعة كبيرة من الأخصائيين الشرعيين، وهو ما يكشف عن شكوك الزعيم جمال عبد الناصر في أنها جريمة قتل مدبرة بعلم ومسئولية القوات المسلحة، طالما أنه تخطى كل أجهزة التحقيق والقضاء للقوات المسلحة – [المباحث الجنائية العسكرية – النيابة العسكرية – القضاء العسكري]... لعدم اقتناعه بحيادها، وكان من الواجب والمفترض أن تنوط بالقيام بهذه المهمة.

فإذا كان قرار النائب العام الذي صدر قد أثبت "انتحار المشير عامر" فإن علينا ألا ننسى أن هذا القرار مبني على أدلة وبراهين وشهود كانوا تحت السيطرة المطلقة "لشلة المشير"، كل ذلك قبل أن تظهر أدلة وبراهين جديدة قد تؤكد عكس هذه النتيجة.

- شخصية الزعيم جمال عبد الناصر وما يؤمن به من مبادئ وقيم المثل العليا وثقافته العربية والإسلامية، تلزمه بسلوكيات محددة نحو الواجب والصداقة والوطن، ثم كقدوة وزعيم لمصر والأمة العربية. وقد ظهر الجانب الإنساني للزعيم بوضوح في كل سلوكياته منذ اللحظة الأولى لقيادة الثورة، حين أعلنها " ثورة بيضاء " – رومانسية خلافًا لكل ثورات العالم، فلم يقوم بإعدام زعماء ورموز النظام السابق الفاسد، حتى يستتب الاستقرار لنظامه الثوري الجديد، وعلى العكس تسامح مع كل ما كان قبل الثورة، ليبدأ كل مصري صفحة جديدة من حياته، حتى دخل في العفو كل من عرف بالولاء والتبعية الكاملة للاستعمار، وقام بأفعال أضرت ضررًا شديدًا وأفسدت فسادًا شديدًا بالحياة المصرية والمجتمع المصري لصالح المستعمرين.

أما عن قضايا "الإخوان المسلمين" فهي قضايا لم يكشف النقاب عنها بعد، وحتى هذه اللحظة تعتبر من أسرار الدولة العليا، التي لا يحق لأحد كشفها أو معرفة ما دار فيها من تحقيقات وكيف دارت المحاكمات، وبالتالي فإن كل ما ذكر عنها مجرد وجهات نظر تعبر عن رؤية أصحابها ووجهات نظرهم السياسية وفقًا لأيديولوجياتهم.

وقد اعتمدت رؤية "الإخوان المسلمين" على وضع كل من كانوا يلبسون الزي العسكري لضباط الجيش في صف واحد - أو في سلة واحدة - ليكون كل من: "الزعيم جمال عبد الناصر" و"المشير عامر" و"ابن بدران" و"صلاح نصر" و"حمزة البسيوني" في صف واحد، باعتبارهم جميعًا من تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بالثورة. وأنهم جميعًا من العناصر الرئيسية في نظام الحكم الناصري، لهم مصلحة واحدة وهدف واحد، الأمر بهذا التصور لا أساس له من الصحة، ذلك - كما أسلفنا - إن حقيقة القوى الفاعلة والمؤثرة التي كانت تحكم مصر، هي خلاف لما بدأ أمام أعين زعماء "الإخوان المسلمين" والذين خفيت عنهم حقيقة وأسرار تلك المعادلة السياسية التي كانت تحكم مصر، والتي تتمثل في: "حكومةالزعيم جمال عبد الناصر وحكومة "شلة المشير الليبرالية"، وكانت أهم خصائصها أن ما تقوم به إحدى السلطتين، لابد وأن تناقض أو لا تتفق مع الأخرى، في حين أن أي منهما لا تستطيع أن تفرض إرادتها على الأخرى... وطالما أن كل ما تعرض له "الإخوان المسلمين" من انتهاكات لحقوقهم وتعذيب ومحاكمات وسجن وإعدام لم يخرج بصورة مطلقة عن حدود سطلة وسلطان " شلة المشير" الليبرالية، فإن ذلك دليل إثبات وحجة دامغة على براءة الزعيم جمال عبد الناصر والتيار الناصري من كل ما نسب إليهم في هذا الشأن، واقترفه يقينًا التيار" الليبرالي" الفاسد.

وقد نرى أن أبلغ تشبيه للقوى التي كانت تحكم مصر في عصر عبد الناصر، تلك القوى التي تحكم " لبنان" اليوم – وذلك حين تحزبت جميع الطوائف والتيارات السياسية اللبنانية مع اغتيال "رفيق الحريري" رئيس وزراء لبنان، في حزبين أو تيارين سياسيين أحدهما: تيار وطني عربي الانتماء، أطلق أصحابه عليه اسم: "المعارضة"، بزعامة الجنرال "ميشيل عون" و"حسن نصرالله"، والآخر: " ليبرالي" تابع للقوى الاستعمارية الأوربية والأمريكية، أطلق أصحابه عليه اسم "مجموعة ١٤ آزار"، وبالتالي فإن أي محاولة لتفسير الأحداث السياسية متخطية القوى السياسية الفاعلة للأحداث في ذلك الوقت، والتي تتمثل في المعادلة السياسية للقوتين " الناصرية

والليبرالية "، هي مجرد تفسير ذاتي غير موضوعي، لأنه غير مبني على حقائق ولأن ما بني على باطل فهو باطل.

والذي تابع برنامج الجريمة السياسية، "بقناة الجزيرة"، الحلقة الخاصة بقضية "محاولة اغتيال الزعيم جمال عبد الناصر بميدان المنشية بالإسكندرية. والمنسوبة لجماعة الإخوان المسلمين، يستنتج من أقوالهم التي تتركز في نفي التهمة بصورة مطلقة عنهم، وأن محاولة الاغتيال تلك، والتي قام بها أحد أعضاء الجماعة، كان بدون تخطيط أو علم مسبق من قيادات الجماعة، بما يؤكد أنها مؤامرة على "جماعة الإخوان المسلمين"، لتصفيتهم وإزاحتهم من الساحة السياسية.

وطالما أن "جماعة الإخوان المسلمين" على قناعة ويقين من هذا الأمر؛ فإن ذلك يعني أن هناك طرف ثالث قام بهذه العملية بهدف: "الوقيعة بين "جماعة الإخوان المسلمين والزعيم جمال عبد الناصر" من خلال استقطاب أحد أفراد الجماعة والتغرير به وإقناعه بالقيام بعملية الاغتيال، بدون علم قيادات الجماعة، وطالما أنه لا يوجد طرف ثالث له مصلحة في تصفية "جماعة الإخوان المسلمين" سوى " الليبراليون" – (لاعتبارات عدة أهمها: "أنها تصفية حسابات قديمة بينهما، ممتدة من عهد الاستعمار، منها اغتيال بعض الزعماء السياسيين مثل: "النقراشي" و"حسن البنا"، وكذلك لطبيعة العداء الايديولوجي بين "الليبرالية" و"الفكر الإسلامي"، لاحظ موجات الهجوم الشرسة من المرجعيات "الليبرالية" في أوربا وأمريكا ضد الإسلام والمسلمين واتهامهم الإسلام بالإرهاب) – فإن التوصل إلى صاحب المصلحة في الوقيعة بين "جماعة الإخوان المسلمين" والزعيم جمال عبد الناصر، لم يكن بعيدًا عن ذكاء وألمعية زعماء جماعة الإخوان... ومن جهة أخرى، فإن ارتباط زعماء "الإخوان المسلمين" الموجودين بالمملكة السعودية وقيام المملكة السعودية بكافة أنواع الحماية والرعاية لأعضاء الجماعة الهاربين من اضطهاد سلطة "شلة المشير" الليبرالية فرض على زعماء جماعة الإخوان الالتزام بتأييد سياسة المملكة السعودية، منها إدانة سياسة الزعيم جمال عبد الناصر ونظامه الاشتراكي، واستتبع ذلك تحميلهم كافة الجرائم التي ارتكبتها "شلة المشير" فى حقهم للزعيم جمال عبد الناصر، مجاملة لنظام المملكة السعودية. ومع ذلك فبعد وفاة "الزعيم"... وبعد انقضاء ما يقرب من نصف قرن على هذه الأحداث المؤسفة، التي لحقت "بجماعة الاخوان"، وظهور كل الأسرار والحقائق عن نظام الحكم في عصر الثورة، فإن الأمر يحتم على زعماء "جماعة الاخوان"، أن تعيد تقييمها لتلك الأمور وحكمها على تلك الأحداث، ومن موقفها من الزعيم "جمال عبد الناصر"، وفق كل المستجدات

والحقائق التي ظهرت... والآمل معقود في د. "يوسف القرضاوي" منّظر جماعة الأخوان وإمام علماء المسلمين من أهل السنة، و/. " أحمد عاكف" المرشد العام للجماعة " وكذلك باقي قيادات الجماعة في جميع أنحاء الوطن العربي والإسلامي، ذلك أن الاسترسال والتمادي في عدائهم مع التيار الناصري بما يتضمن إلصاق أشنع التهم والصفات "بالزعيم"، ليس له ما يبرره، خاصة في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى وحدة الصف والفكر لكل التيارات والقوى السياسية الوطنية.

٤- دوافع "شلة المشير" كتنظيم سياسي "ليبرالي" للتخلص من المشير عامر:

والعنوان نفسه يبدو متناقض... كيف يمكن أن تتخلص "شلة المشير" من زعيمها الذي اكتسبت وجودها وكيانها من وجوده؟... ومن هذه الزاوية كانت النظرة الخاطئة إلى القضية، باعتبار ما كان يحظى به المشير عامر من مظاهر الولاء و الصداقة والوفاء والإخلاص بصورة مبالغ فيها من "جنرالات" الجيش وذلك حسب الفلسفة و المبادئ التي اتفق عليها أعضاء تنظيم " شلة المشير" الليبرالية... لكن هذه الصورة الكاذبة – الصداقة والإخلاص – كانت تخفي داخلها أمرًا يمثل قمة الديكالتيكية وتناقض الفكر، ذلك أن " شلة المشير" الليبرالية في حقيقتها ليست شلة أصدقاء، ولكنها تنظيم سياسي ليبرالي يحمل فكر وأيديولوجية تعادي فكر وأيديولوجية المشير عامر الرجل الثاني في ثورة ١٩٥٢... ومع اعتبار فلسفة و مبادئ التنظيم في: " السرية وإعلان خلاف ما يضمرونه وما عقدوا عليه العزم... حتى أنك بدون هذا الفهم لتتحير في معرفة ما إذا كان المشير عامر في موقفه الأخير في منزله بالجيزة- وحيث حوله الضباط المقالين من الخدمة مع سريتين شرطة عسكرية – هل كان رهينة في أيديهم؟... أم كانوا يحرسونه؟...

حتى إذا ما تم تصفية هذا الموقف كان انتحاره أو قتله كرد فعل له علاقة وارتباط مباشر بتنظيم "شلة المشير"، ويكشف ما كتبه "صلاح نصر"في مذكراته كيف أنه كان يقوم بمراقبة المشيرعامر أثناء صراعه على السلطة في الموقف الأخير[١٨] :

> « في تلك الأثناء وقع حادث صغير ترك أثرًا كبيرًا في نفس المشيرعامر فقد كانت إحدى سيارات المخابرات العامة تراقب جاسوسًا أجنبيًا في منزل يقع في المنطقة التي يقيم فيها المشير، وكان السيارة تقف على مقربة من بيت المشير عامر!!... حتى تبقى بعيدة عن منزل الشخص المراقب!!.. وهو أمر طبيعي!!.. فما

كان من أحد الضباط المقيمين مع المشير ؛ إلا أن اعتقل طاقم المراقبة وأدخله إلى المنزل.. وأوهم المشير عامر بأنهم يراقبونه فاتصل بي المشيرعامر تليفونيا.. ووجدته لأول مرة منذ عرفته زميلا في الكلية الحربية عام ١٩٢٨ غاضبًا متأثرًا.. وهو يقول لي " إنت بتراقبني؟".. فوجهت لومًا إلى المشير عامر لأنه تصوّر إنني أراقبه.. وأنا أقول ذلك الآن فقط، ففي محكمة الثورة سألني رئيس المحكمة: " إنت قلت في التحقيق إنهم لو كانوا طلبوا مني مراقبة عبد الحكيم لرفضت ". فأجبت رئيس المحكمة قائلا: " لم أقل هذا بل قلت لو كانوا طلبوا مني مراقبة المشير عامر لاستقلت!!.. وهناك فرق بين الرفض والاستقالة ففي حالة الاستقالة هناك غيري ممن يمكن أن يقوموا بهذه المهمة، من أجل ذلك أحزنني جدًا أن يشك عبد الحكيم عامر في صديق عمره».

كذلك من خلال نفس هذه الزاوية، يمكنك فهم موقف اللواء أحمد صادق مدير المخابرات الحربية، حينما كلف بالقبض على العقيد متقاعد جلال هريدي باعتبار أنهما الاثنين من كبار أعضاء التنظيم السياسي الليبرالي " شلة المشير" وذكر هذا الموقف "صلاح نصر" في مذكراته [١٩] حيث كتب:

« كلّف سامي شرف اللواء "محمد صادق" مدير المخابرات الحربية بالقبض على "جلال هريدي" قائد قوات الصاعقة، الذي كان يقيم بعد النكسة في منزل المشير بصفة دائمة، ونصبوا له كمينًا بالقرب من منزل عبد الحكيم عامر، وحاولوا القبض عليه، ولكنه نادى بأعلى صوته على زميل له في الداخل هو الضابط المتقاعد مختار حسين، الذي أسرع إليه مسلحًا لينجده وحينما أحست سيارة المخابرات الحربية بذلك أسرعت بالفرار تطاردها طلقات نارية سمعها كل سكان المنطقة التي تطل على النيل، وظن المشير أن هناك هجومًا على منزله فخرج، وقد تسلّح بعدة قنابل يدوية».

أشار "صلاح نصر" إلى أن تكليف اللواء صادق بهذه المهمة كان من الرئيس جمال عبد الناصر شخصيًا، ذلك بالإشارة إلى "سامي شرف" سكرتير المعلومات للرئيس عبد الناصر، الأمر الذي فرض قيآم اللواء " صادق" مدير المخابرات الحربية بهذه المهمة بنفسه، ومعه كافة إمكانات المخابرات الحربية للقبض على العقيد المتقاعد "جلال هريدي"، إلا أن مدير المخابرات الحربية ومعه كل الإمكانات فشل في تحقيق المهمة، والسبب أن "جلال هريدي" نادى بأعلى صوته " يا علي، يا عويس، يا أم نعيمه، يا سوسن ... "!!!

هل تصدق هذا الهراء؟!... اللواء "صادق" مدير المخابرات الحربية – بجلالة قدره – وبكل جبروته ومعه كل أجهزة المخابرات العاتية، يفشل في القبض على فرد أعزل من السلاح، داخل كمين أعده له مسبقًا، والسبب أنه نادى بأعلى صوته مستغيثًا: " يا سوسن، يا أم نعيمة "!!،

أم أن، المسألة تخضع للأحكام والقوانين التي كانت تحكم المنظومة في المعادلة السياسية بين الزعيم " وشلة المشير"، وأن اللواء "صادق" والعقيد "جلال هريدي" كعضوين في التنظيم السياسي " لشلة المشير" كانا يعملان سويًا لتحقيق هدف مشترك.

نستطيع في النهاية أن نستخلص من كل هذه المواقف التي ذكرها جنرالات " شلة المشير" بأنهم كانوا يحاصرون المشير عامر في منزله، ويحيطونه بحراسة مشددة، ومراقبة مستمرة، منعًا من سقوطه في يد " الزعيم " ليس خوفًا على حياته، ولكن خوفًا من تأثير "الزعيم" عليه باستقطابه وضمه في صفه لمصلحة الوطن، طالما أقنعه سابقًا بالاستقالة لمصلحة الوطن، الأمر الذي يشكل خطورة عليهم، سواء في كشفهم وفضح صورتهم أمام الرأي العام المصري، طالما كانوا يعملون دائمًا مستترين خلف المشير عامر، وتحت اسمه، أو في حصول الزعيم منه على كل المعلومات والأسرار الخاصة بهم طالما أنه كان يعلم أكثر مما يجب.

وطالما أن المشير عبد الحكيم عامر لم يخرج عن حراسة " شلة المشير"، وأنه كان يستحيل على أي فرد أن يخترق هذه الحراسة، فإن أمر مقتل المشير عامر لم يخرج بصورة مطلقة عن " شلة المشير ".

إلا أن قضية وفاة " المشير عبد الحكيم عامر " لم تكن إلا فاتحة لسلسلة قضايا وفاة مجموعة من رموز النظام الناصري تحت مسمى " الانتحار"، طالما اكتنف الغموض أسباب الوفاة... مع تشابه أسلوب وطريقة حدوثها، حيث لقوا مصرعهم جميعًا إثر سقوطهم من شرفة من محل إقامتهم في مدينة " لندن" عاصمة المملكة البريطانية المتحدة... وهو الأمر الذي يثير – منطقيًا – الشكوك، بما في ذلك الشك في شرطة " سكوتلانديارد" نفسها التي تولت التحقيق في تلك الحوادث.

وتتضمن أسباب الشك حدوث جميع هذه الجرائم في مدينة " لندن " بالذات عن دون مدن العالم، باعتبار علاقتها الوثيقة بالنظام المصري، بالرغم من محاولة الزعيم جمال عبد الناصر إنهاء هذه العلاقة باتفاقية الجلاء وتحقيق الاستقلال السياسي لمصر، كذلك تشابه أسلوب ارتكاب جميع الجرائم، وذلك بسقوطهم

جميعًا من شرفات منازلهم بالأدوار العليا وهو ما يؤكد أن الفاعل لجميع هذه الجرائم واحد، طبقا للنظرية التي تنص على أن أسلوب ارتكاب الجريمة يشير إلى شخصية الفاعل.والأهم كيف عجزت شرطة " سكوتلانديارد " زائعة الصيت في المهارة والذكاء في الكشف عن الجرائم الجنائية المعقدة في التوصل إلى الجناة؟!..

- **كتب(*) أ. خيري رمضان:**

« لن أشغل نفسي بسؤال سيظل بلا إجابة إلى الأبد: من قتل أشرف مروان؟.. فلو كنا عرفنا من قتل " الليثي ناصف" و"على شفيق " و"سعاد حسنى"، لأملنا فى معرفة قاتل " أشرف مروان" وإذا كنا قد فشلنا في معرفة مصير الزميل "رضا هلال" الذي اختفى في لحظة وهو يعيش بيننا، فهل يمكن لنا – ونحن نعيش في مصر – أن نعرف ما تعجز عنه " سكوتلانديارد" ؟.

ولن أفكر كثيرًا في تلك " البلكونة " اللعينة في قلب لندن، التي لا يقف فيها إلا "المصريون" خاصة الشخصيات التي يدور حولها جدل، ويطيرون فيها كأنهم " زوج شراب" لم يحكم وضع المشبك حوله؟».

- **وكتب(*) أ. عاطف حزين:**

«... عندما قالت مذيعة التلفزيون المصري المتألقة "رشا مجدي" أن بوليس "سكوتلانديارد" سوف يكشف اللغز، أمنت على كلامها قائلةً: طبعًا... طبعًا... كما كشف عن لغز "سعاد حسني" و"الليثي ناصف" و"علي شفيق"، وكل المصريين الذين لقوا حتفهم في عاصمة الضباب».

وبدون الدخول في تفاصيل تلك الحوادث، فإن التحليل الأولي لها يكشف عن بعض الحقائق:

- أسباب مصرع جميع هؤلاء الضحايا واحدة. فلم يكن هناك أمراً مشتركًا يجمع بين: د. أشرف مروان والفنانة سعاد حسني، وكذلك الآخران " الليثي ناصف" و " علي شفيق "وقبل الجميع المشير عبد الحكيم عامر سوى معرفتهم الكثير من أسرار الدولة للنظام الناصري، بما يعني أن إفشاء هذه الأسرار يضر بمصالح هؤلاء الذين أصبحوا يملكون القدرة على قتل كل من يجرؤ على التلويح بإفشاء

(*) جريدة " المصري اليوم " العدد ١١١٣ يوم الأحد ٢٠٠٧/٧/١ – الصفحة الرابعة.

(*) جريدة " المصري اليوم" العدد ١١١٣ يوم الأحد ٢٠٠٧/٧/١ – ص ٢.

هذه الأسرار أو جزء منها، وهو ما ظهر بوضوح في قضية مصرع الفنانة " سعاد حسني " سندريلا الشاشة العربية، لارتباط توقيت مصرعها بإعلانها قرار كتابة مذكراتها الشخصية والتي تمس أسرار النظام الذي نحن في صدده والذي تعرض لهزيمة ٦٧ العسكرية.

- في جميع الجرائم السياسية تقوم سلطات الدولة المسئولة عن التحقيق في الجرائم السياسية، بتقديم نتائج لهذه التحقيقات، بما يخدم مصالح الدولة الاستراتيجية، دون اعتبار للحقيقة أو لمبادئ الأخلاق... ذلك أن كل ما يتصل بالسياسة يخضع لمصالح الدولة الاستراتيجية؛ الأمر الذي يؤدي بنا إلى استنتاج دور شرطة "سكوتلانديارد" وأسباب قيامها بالتغطية وعدم الكشف عن مرتكبي هذه الجرائم، أو عن ملابسات هذه القضايا، وهو ما يثبت – منطقيًا – أن تلك الجرائم نفذت في إطار السياق العام لصالح "الليبرالية" والعالم الغربي الأمريكي، حتى يكون حماية عملاء المعسكر الغربي الأمريكي وعدم كشف سترهم وأسرارهم، وذلك بمنع أو قتل كل من يحاول كشف سترهم وأسرارهم – يدخل أيضًا ضمن حماية الأمن القومي الأوربي والأمريكي... وإلا فما الذي يجعل شرطة "سكوتلانديارد" تقدم على مثل هذا العمل القذر المشبوه.

فشل محاولات عائلة المشير عامر لإعادة التحقيق في قضية انتحاره:

- ذلك لارتباط القضية - كما ذكرنا - "بمنظومة أحداث الكارثة" كجزء لا يتجزأ منها، وكشف جزء قد يؤدي إلى كشف باقي أجزائها، وبالتالي يفضح كل العناصر المشتركة فيها، الأمر الذي يفرض تكاتف جميع العناصر الفاعلة، والتي صنعت المنظومة يدًا واحدة لمنع فتح هذا التحقيق أو الخوض في تفاصيله، باعتباره أمرًا يمس مصيرهم المشترك، علاوة على عدم اهتمام الرأي العام المصري بالقضية بعد أن تسيّد رأي "الليبراليون" على الرأي العام المصرى في اعتباره رمزًا للكارثة العسكرية والمتسبب الوحيد فيها.
- كذلك بالمثل باءت كل المحاولات المستميتة التي قامت بها أسرة الفنانة سعاد حسني لإعادة التحقيق حول ظروف وملابسات حادث مصرعها بالفشل، حيث لاقت نفس مصير محاولات أسرة المشير عبد الحكيم عامر. علما بأن هذا الأمر

لم يكن خافيًا على إدراك عائلة المشير عامر، وهو ما تضمنته رسالة شقيقه أ.حسن عامر إلى د. عبد العظيم رمضان[1] حيث كتب :

« ... ولاشك أن مأساة مصرع المشير عبد الحكيم عامر هى الفصل الأخير فى قضية حرب يونيو ٦٧ ، فقد كان رحمه الله، أهم شهودها بحكم منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة ونائب أول رئيس الجمهورية،وأنه لمن الواضح الارتباط الوثيق بين مصرع المشير عامر والمؤامرة التى دبرت للقضاء على القوات المسلحة وتحطيمها قبل أن تدخل المعركة وتحارب»

- وكما تم تشويه صورة المشير عبدالحكيم عامر من خلال تشويه صورة حياته الشخصية، حتى تسقط من أعين الرأي العام المصري... كذلك كان هناك من يحاول تشويه صورة الفنانة الراحلة "سعاد حسنى"، من خلال عرض قصة حياتها مشوّهة، حتى تسقط بالتالي من نظر الرأي العام المصري، والأمر الذي لا يجعل من قضيتها قضية رأي عام... حتى يكون من الأجدى لأسرتها هي الأخرى طلب فتح ملف حرب ٦٧ قبل طلب البحث في لغز مصرعها.
- الأمر الذي يدفعنا في النهاية، إلى إضافة قضية انتحار المشيرعبدالحكيم عامر وكذلك جميع القضايا التى تحت مسمى "الانتحار" إلى المنظومة المتكاملة لأحداث الكارثة ومنها يمكن التوصل إلي الحقيقة.

(1) جزء من رسالة بعثها شقيق المشير عبدالحكيم عامر إلى د. عبدالعظيم رمضان، ص٤٧٢، تحطيم الآلهة